

المحتويات

الصفحة

162.....	الفصل السادس التطورات في مجال النفط والطاقة
162.....	نظرة عامة
162.....	العوامل المؤثرة في السوق النفطية
163.....	الطلب العالمي على النفط
165.....	المخزونات النفطية
166.....	أسعار النفط الخام
167.....	عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية
168.....	استهلاك الطاقة في الدول العربية
169.....	المنتجات النفطية
170.....	الغاز الطبيعي
170.....	الطاقة الكهرومائية
171.....	الفحم
173.....	دور قطاع الطاقة في مكافحة الفقر بالدول العربية
176.....	الاستثمارات النفطية في الدول العربية
178.....	النشاط الاستكشافي
181.....	احتياطيات النفط والغاز الطبيعي
181.....	احتياطيات النفط
182.....	احتياطيات الغاز الطبيعي
182.....	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي
182.....	إنتاج النفط الخام
183.....	إنتاج الغاز الطبيعي
184.....	إنتاج المكثفات وسوائل الغاز في الدول العربية
185.....	ملحق (1/6) : الزيادات المقررة في إنتاج النفط لدول أوبك لعام 1996
185.....	موزعة حسب الأعضاء
186.....	ملحق (2/6) : الطلب العالمي على النفط
186.....	(1990 و 1995-2000)
187.....	ملحق (3/6) : عدد أيام الاستهلاك التي يغطيها المخزون التجاري في الدول الصناعية
187.....	في نهاية كل فصل، ومتوسط الأسعار الفورية لسلة أوبك
187.....	(1999 و 2000)

- 188.....ملحق (4/6) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك
- 188.....(1990 و1995-2000)
- 189.....ملحق (5/6) : أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية
- 189.....(1970-2000)
- 190.....ملحق (6/6) : عوائد الصادرات النفطية في الدول العربية
- 190.....(1990 و1995-2000)
- 191.....ملحق (7/6) : قيمة الصادرات النفطية للأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية
- 191.....(1970-2000)
- 192.....ملحق (8/6) : استهلاك الطاقة في الدول العربية
- 192.....(1990 و1995-2000)
- 193.....ملحق (9/6) : النشاط الاستكشافي في الدول العربية
- 193.....(1999 و2000)*
- 194.....ملحق (10/6) : الحفر الاستكشافي والتطويري في الدول العربية
- 194.....(1990 و1995-2000)
- 195.....ملحق (11/6) : احتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً
- 195.....(1990 و1995-2000)
- 196.....ملحق (12/6) : احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً
- 196.....(1990 و1995-2000)
- 197.....ملحق (13/6) : تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً
- 197.....(1990 و1995-2000)
- 198.....ملحق (14/6) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً
- 198.....(1990 و1995-2000)
- 199.....ملحق (15/6) : (إنتاج الغاز المسوق عربياً وعالمياً)
- 199.....(1990 و1995-1999)
- 200.....ملحق (16/6) : إنتاج سوانل الغاز الطبيعي في الدول العربية
- 200.....(1990 و1995-1999)

الفصل السادس التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

العوامل المؤثرة في السوق النفطية

تعتبر حالة التوازن التي سادت السوق النفطية السمة الرئيسية الأولى المميزة لتطورات السوق النفطية لعام 2000، إذ تحقق التوازن بسبب الزيادة في الإنتاج التي اعتمدها الدول النفطية من داخل أوبك وخارجها. وجاءت تلك الزيادة لتلبية ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي تعزز نتيجة لحالة النمو المستمر في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة وفي الاقتصاد العالمي بصورة عامة.

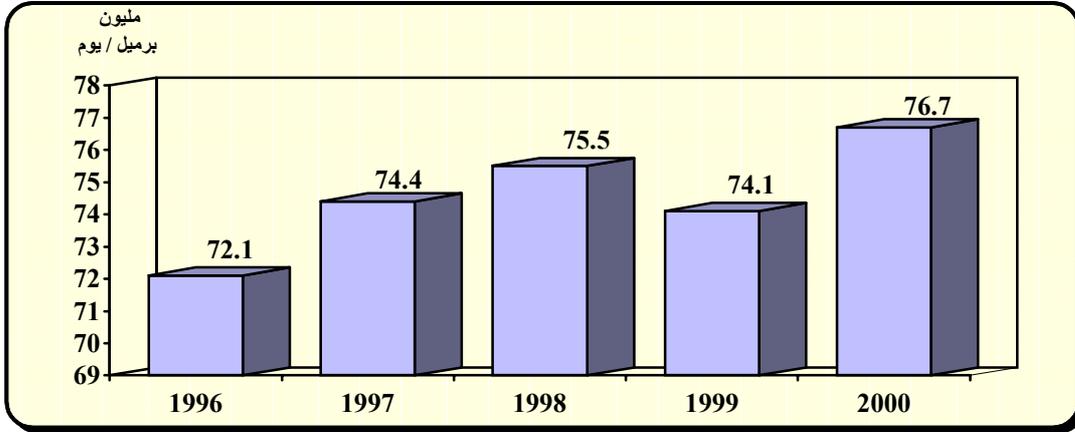
ويمثل تراجع مناخ المواجهة بين المستهلكين والمنتجين السمة الرئيسية الثانية لتطورات السوق النفطية عام 2000. والملاحظ أن الطرفين قد أديا القناعة بأن أسعار النفط المنخفضة جداً أو المرتفعة جداً ليست في صالح أي منهما وبالتالي أصبحت إمكانيات التفاهم بين الطرفين أكبر من السابق.

ويعتبر النمو الاقتصادي العالمي العامل الرئيسي المؤثر في تحديد مستوى استهلاك الطاقة في مناطق العالم المختلفة، ومما يعزز ذلك أن عام 2000 شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الارتفاع في مستويات الأسعار.

استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع، وزادت الدول النفطية إنتاجها أربع مرات خلال عام 2000 لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وبلغ إجمالي حجم الزيادة 3.7 مليون برميل/يوم (ب/ي)، ليصل إنتاج أوبك إلى 26.70 مليون ب/ي في نهاية عام 2000 مقابل 22.97 مليون ب/ي قبل إقرار الزيادات في إبريل 2000، الملحق (1/6). وتبنت دول أوبك آلية جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها 25 دولار للبرميل. وتقوم هذه الآلية على الإدارة المستمرة للإمدادات بحيث يتم تخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ي في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل لمدة 10 أيام عمل متتالية، وزيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ي في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة 20 يوم عمل متتال. وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص المحددة بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية.

لقد أدت الزيادة في إمدادات أوبك إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية لتصل إلى 76.7 مليون ب/ي عام 2000 مقابل 74.1 مليون ب/ي عام 1999 و 75.5 مليون ب/ي عام 1998، كما يتضح من الشكل (1).

شكل (1) : العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي
2000 - 1996



الطلب العالمي على النفط

يعزى الارتفاع في الطلب العالمي على النفط بالدرجة الأولى إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم مناطق العالم، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي سيأتي بيانها عند تناول مستويات الطلب وفق المجموعات الدولية.

لقد بلغ معدل النمو في الاقتصاد العالمي 4.8 في المائة خلال عام 2000، وهو أعلى مستوى له في السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصل معدل النمو في اقتصادات الدول الصناعية إلى حوالي 4.2 في المائة، بينما تضاعف في الدول المتحولة بالمقارنة مع مستواه خلال عام 1999 حيث بلغ 4.9 في المائة. كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية 5.6 في المائة في عام 2000 مقابل 3.8 في المائة في عام 1999.

ولم تقف مستويات الأسعار التي شهدها عام 2000 حائلاً دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو 1 مليون ب/ي ليصل إلى 75.7 مليون ب/ي، أي ما يعادل 1.3 في المائة.

لقد أوضحت التطورات الاقتصادية والنفطية خلال الأعوام القليلة الماضية، مقارنة بما حصل قبل ثلاثة عقود، أن الدول الصناعية أصبحت أكثر قدرة على الاستجابة للتطورات في أسعار النفط دون إحداث آثار خطيرة على اقتصادها، بل أصبحت الزيادة في مستويات الأسعار تحقق مكاسب لا يستهان بها لجميع أطراف العلاقة النفطية. ووصل الطلب في الدول الصناعية إلى نحو 47.9 مليون ب/ي، وهو مستوى عالٍ نسبياً إذا ما قورن بالسنوات الخمس الأخيرة. ويلاحظ استمرار زيادة استهلاك الدول النامية خلال عام 2000 الذي وصل إلى 23.6 مليون ب/ي. أما الدول المتحولة فقد بقي استهلاكها راکداً تقريباً عند 4.2 مليون ب/ي، كما يتضح من الجدول (1).

الجدول (1)
النمو في الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
2000-1995

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
						الدول الصناعية
0.3	0.8	0.1	0.8	1.5	0.4	مليون برميل/يوم
0.7	1.7	0.2	1.7	3.3	1.0	الزيادة السنوية (%)
						الدول النامية
0.7	0.7	0.3	1.2	1.1	1.1	مليون برميل/يوم
3.1	3.1	1.4	5.8	5.4	4.9	الزيادة السنوية (%)
						الدول المتحولة
0.0	(0.3)	(0.1)	(0.5)	(0.9)	(0.1)	مليون برميل/يوم
0.0	(5.6)	(1.7)	(10.4)	(15.5)	(0.8)	الزيادة السنوية (%)
						إجمالي العالم
1.0	1.2	0.3	1.5	1.6	1.4	مليون برميل/يوم
1.3	1.6	0.4	2.1	2.3	2.0	الزيادة السنوية (%)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: الملحق (2/6).

هذا وقد انخفضت حصة الدول الصناعية من إجمالي الطلب العالمي من 63.7 في المائة عام 1999 إلى 63.2 في المائة في عام 2000. وبالمقابل ارتفعت حصة الدول النامية من 30.6 في المائة في عام 1999 إلى 31.2 في المائة خلال عام 2000.

لقد أدى النمو الاقتصادي للدول الصناعية إلى الحد من الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على استخدام النفط فيها، إذ ازداد الطلب بنحو 300 ألف ب/ي ليصل إلى 47.9 مليون ب/ي عام 2000 أي بنسبة زيادة تصل إلى 0.6 في المائة مقارنة بالعام الماضي، الملحق (2/6). وقد جاء معظم هذه الزيادة من دول أمريكا الشمالية التي شهدت نمواً في الطلب وصل إلى 200 ألف ب/ي. وتعزى تلك الزيادة إلى النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الطلب على زيت الوقود المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وهذا بدوره يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار الغاز الطبيعي خلال العام. كما كان لبرودة الطقس في فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي دور مهم في ارتفاع مستويات الطلب على وقود التدفئة في المنطقة.

أما في دول المحيط الهادي الآسيوية فقد ارتفع الطلب بنحو 100 ألف ب/ي فقط. وكان السبب الرئيسي لتدني الزيادة هو الأداء الضعيف للاقتصاد الياباني الذي سجل نسبة نمو تقارب 1.7 في المائة فقط. بينما انعكس التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الكوري إيجاباً على مستوى الطلب على النفط.

واستمر الركود في استخدام النفط في الدول الأوروبية وبقي عند مستوى 15.1 مليون ب/ي. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى السياسة الضريبية المتبعة من قبل الحكومات الأوروبية.

وحافظت الدول النامية على معدل النمو المرتفع في استهلاك النفط الذي بلغ 3.1 في المائة خلال العامين الأخيرين، حيث شهد مستوى الطلب ارتفاعاً بنحو 700 ألف ب/ي ليصل إجمالي الاستهلاك إلى 23.6 مليون ب/ي. وتركزت معظم الزيادة في الدول النامية الآسيوية التي شهدت ارتفاعاً في الاستهلاك بنحو 600 ألف ب/ي مقارنة بعام 1999. واستأثرت الصين بنصف زيادة الطلب لهذه المجموعة وهي 300 ألف ب/ي. وحافظت دول أمريكا اللاتينية على نفس مستوى الطلب للعام الثالث على التوالي حيث بلغ 4.8 مليون ب/ي.

وبلغ إجمالي الطلب على النفط في الدول المتحولة نحو 4.2 مليون ب/ي محافظاً بذلك على نفس المستوى السابق. وتقارب حصة هذه الدول 5.6 في المائة من الطلب العالمي الإجمالي. وانخفض الطلب في الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بعام 1999 ليصل إلى 3.4 مليون ب/ي. المعروف أن تحسن مستوى الأسعار لعام 2000 والفرق الشاسع بينها والأسعار المحلية كان حافزاً قوياً لزيادة صادرات الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام، وجاء ذلك على حساب تلبية احتياجات السوق المحلي من النفط.

أما في دول أوروبا الشرقية فقد أدى تضاعف معدل النمو الاقتصادي من 1.3 في المائة عام 1999 إلى 3.1 في المائة عام 2000 إلى زيادة الاستهلاك بنحو 100 ألف ب/ي ليصل مستواه إلى 800 ألف ب/ي.

المخزونات النفطية

لقد أدت الزيادات المتواصلة في الإنتاج التي أقرتها الدول النفطية خلال عام 2000 إلى زيادة المخزونات النفطية العالمية.

ومن ناحية التطورات الفصلية فقد انخفض مستوى المخزون النفطي العالمي في الربع الأول من عام 2000 مقارنة بالربع الأخير من عام 1999 بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط بمعدلات أعلى من تزايد الإمدادات النفطية، إلا أنه ارتفع مع بداية الربع الثاني إلى 2525 مليون برميل نتيجة لبدء العمل بقرارات أوبك الخاصة بزيادة الإنتاج اعتباراً من أول إبريل 2000. كما أدت قرارات أوبك في يونيو بزيادة الإمدادات إلى ارتفاع حجم المخزون النفطي إلى 2554 مليون برميل في الربع الثالث، وإلى 2565 مليون برميل في الربع الرابع لعام 2000.

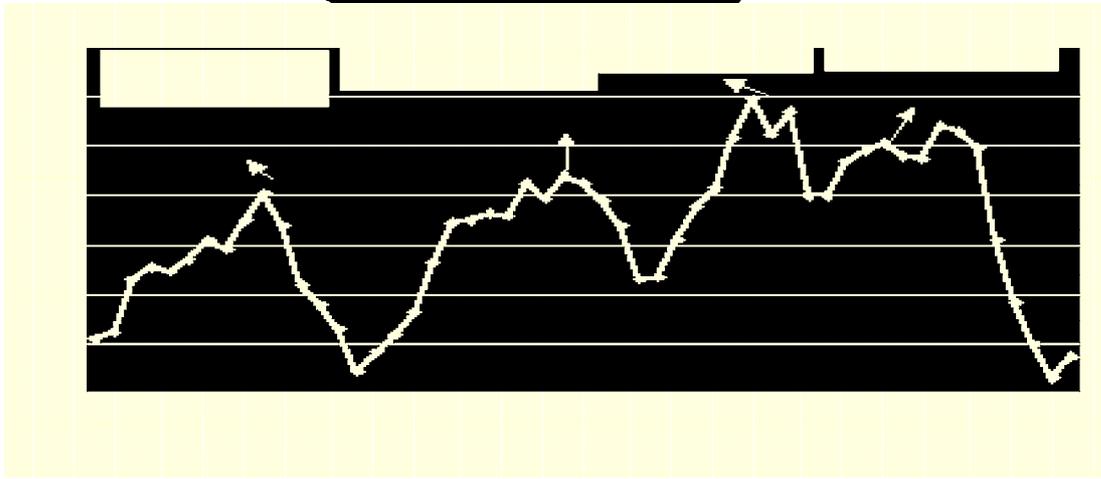
أما من حيث عدد الأيام التي يغطيها المخزون فقد وصلت في الربع الرابع إلى 54 يوماً مقابل 53 يوماً في الربع الأول من عام 2000، الملحق (3/6).

أسعار النفط الخام

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أفرتها أوبك أثر فعّال في تخفيف حمى المضاربات التي سيطرت على السوق النفطية عام 2000، والتي انعكست في الإشارات الخاطئة عن الأسواق المستقبلية، إذ كانت هذه الأسواق تشير إلى أن السعر الآن مرتفع وأنه يتجه نحو الانخفاض في المستقبل، مما شجع الشركات على التخلص من المخزون تفادياً للخسائر المترتبة على توقع هبوط أسعاره في المستقبل، وهي حالة تعرف بحالة التراجع.

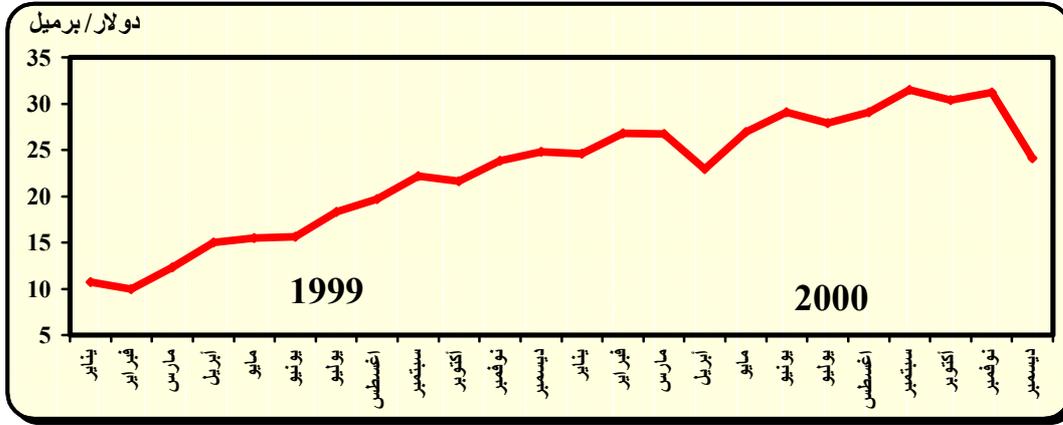
لقد بذلت الدول النفطية وعلى رأسها الدول العربية جهوداً حثيثة عام 2000 للمحافظة على استقرار الأسعار وعلى معدلات النمو في الاقتصاد العالمي عن طريق الزيادات الأربعة في الإمدادات مما مهّد لزيادة التفاهم بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط والطاقة، ويبين الشكل (2) أثر الزيادات الأربعة على استقرار الأسعار.

شكل (2): أثر زيادة الإنتاج على الأسعار



هذا وقد بلغ سعر سلة خامات أوبك 27.6 دولار للبرميل في عام 2000 مقارنة بـ 17.5 دولار للبرميل عام 1999، كما يتضح من الشكل (3) والملحق (4/6).

شكل (3) : أسعار سلة خامات أوبك
خلال عامي 1999 و 2000



و عند احتساب أسعار النفط بالقيمة الحقيقية بأسعار عام 1995 فإن مستوى سعر النفط في عام 2000 يعتبر من أعلى الأسعار منذ عام 1985، إذ بلغ 29.9 دولار، كما يتضح من الملحق (5/6).

لقد كان رفع الأسعار خلال عامي 1999 و 2000 ضرورياً لتحديث الصناعة النفطية، فقد برزت تدريجياً النواقص التي تعاني منها بسبب ما أدت إليه الأسعار السائدة في الفترة السابقة من قلة المردود والاستثمار في مجالات النفط والغاز. وتميزت الأعوام الأخيرة باختناقات في عمليات التكرير نتيجة لعدم التوسع في هذه الصناعة طوال السنوات الماضية.

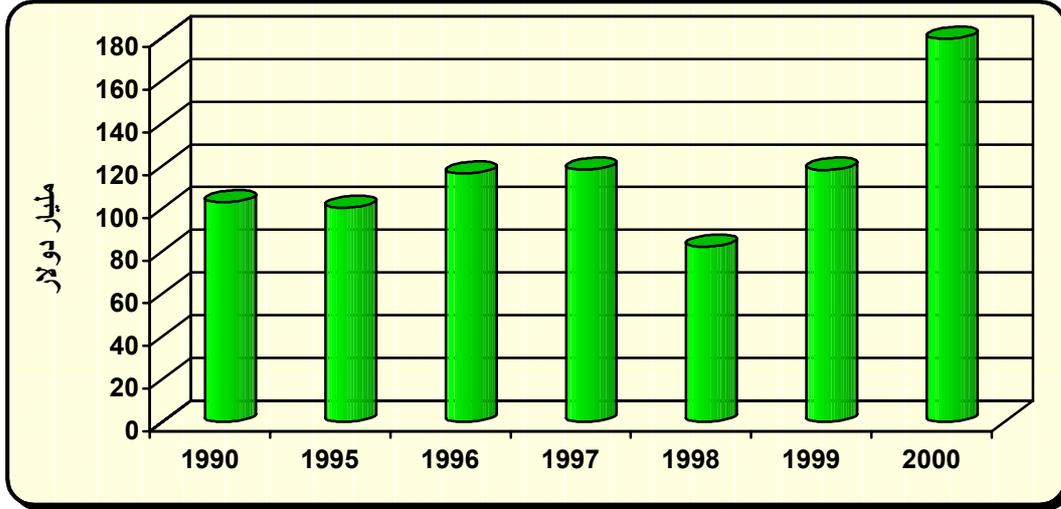
وبرزت في عام 2000 بشكل حاد مشكلة الضرائب على المنتجات البترولية في الدول الصناعية، وفتت أنظار العالم مع إضراب أصحاب الشاحنات وسائقها في أوروبا خلال صيف عام 2000. وعبرت الاحتجاجات عن امتعاض المواطنين الأوروبيين من الضرائب الباهظة التي تفرضها الحكومات، إذ بلغت تلك الضرائب مستويات عالية جداً تراوحت ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي.

عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية

لقد انعكس ارتفاع أسعار النفط إيجاباً على عائدات الدول العربية ومن ثم على خططها الإنمائية. وأدى ارتفاع أسعار النفط عام 2000 بما يزيد عن 10.1 دولار للبرميل إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من 118.1 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 179.5 مليار عام 2000، أي بزيادة قدرها 61.4 مليار دولار، وتعتبر هذه المستويات من أعلى العائدات البترولية المحققة منذ عام 1982، الشكل (4) والملحق (6/6). وقد ارتفعت قيمة الصادرات في الأقطار الأعضاء في أوبك من 109.8 مليار دولار إلى 166.6 مليار دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار القيمة الحقيقية للدولار مقابل

العملات الرئيسية الأخرى فإن هذه العائدات ترتفع لتصل إلى 179.1 مليار دولار عام 2000 مقابل 123.4 مليار عام 1999، كما يتضح من الملحق (7/6).

شكل (4) :عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية
1990 و 1995 - 2000



وانعكست الزيادة الملحوظة في العائدات النفطية بصورة إيجابية على اقتصادات الدول العربية، ويتجلى هذا التأثير في البيانات الفعلية للأداء الاقتصادي وتحسن أوضاع الموازنات الحكومية فيها كما يتبين من الفصلين الثاني والسابع من التقرير.

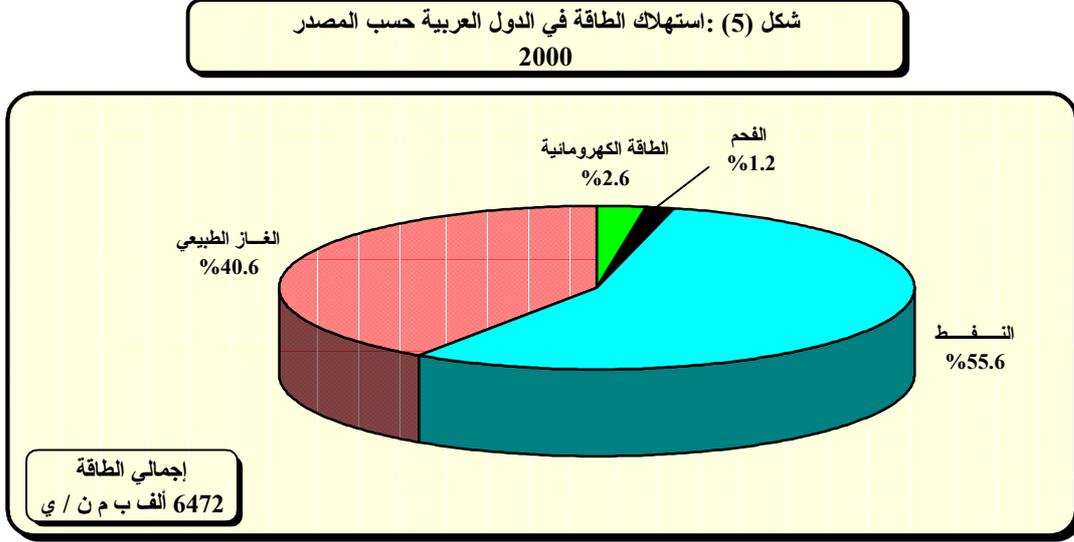
استهلاك الطاقة في الدول العربية

ازداد استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال الفترة 1996-2000 بمعدل 3.3 في المائة سنوياً إذ بلغ 6.5 مليون برميل مكافئ نפט يومياً (ب م ن/ي) في عام 2000 بالمقارنة مع 5.7 مليون ب م ن/ي في عام 1996، الملحق (8/6).

ولم يحصل ارتفاع ملموس في معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 1996-2000، إذ ازداد هذا المعدل من 8.1 برميل مكافئ نפט (ب م ن) في عام 1996 إلى 8.3 ب م ن في عام 2000.

وتعتمد الدول العربية اعتماداً شبيه كاملاً على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتغطية احتياجاتها من الطاقة، إذ يلبي هذان المصدران أكثر من 96 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. ولم يطرأ تغيير على أنماط استهلاك الطاقة خلال الفترة 1996-2000، حيث لا زال النفط يلبي 55.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، بينما يغطي الغاز

الطبيعي 40.6 في المائة. ولم يحصل تحسن في مساهمة كل من الطاقة الكهرومائية والفحم حيث تقل حصتهما معاً عن 4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، كما يتضح من الشكل (5).



وبلغت حصة الدول العربية 3.8 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 1999، بالمقارنة مع حصة الدول الصناعية التي تصل إلى 61.0 في المائة، و11.5 في المائة في الدول المتحولة، و23.7 في المائة في بقية الدول النامية.

المنتجات النفطية

تأتي المنتجات النفطية في المرتبة الأولى من ناحية تلبية متطلبات استهلاك الطاقة في الدول العربية حيث تغطي حوالي 56.6 في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة في عام 2000. وازداد الطلب على المنتجات النفطية بمعدل 2.4 في المائة في عام 2000 حيث وصل إلى 3.6 مليون ب م ن/ي مقابل 3.5 مليون ب م ن/ي في عام 1999.

تمثل حصة الدول العربية نسبة بسيطة من إجمالي الطلب العالمي على النفط لا تتجاوز 4.8 في المائة في عام 2000. أما الدول الصناعية فإن حصتها تبلغ 62 في المائة، وتصل هذه الحصة إلى 5.5 في المائة في الدول المتحولة، وإلى 27.7 في المائة في بقية الدول النامية.

الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي ثاني أهم مصادر تلبية احتياجات الدول العربية من الطاقة، ووصلت حصته إلى 40.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2000 مقارنة بحوالي 40.3 في المائة في عام 1996. وازداد استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل 3.4 في المائة خلال الفترة 1996-2000، حيث ارتفع من 2.3 مليون م³/ن/ي في عام 1996 إلى 2.6 مليون م³/ن/ي في عام 2000.

وعلى النطاق العالمي بلغت حصة الدول العربية 5.1 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 1999. وتعتبر الدول الصناعية المستهلك الرئيسي للغاز في العالم بحصة تبلغ 56.3 في المائة، و25.1 في المائة في الدول المتحولة، و13.5 في المائة في بقية الدول النامية.

وتعمل الدول العربية على رفع مستوى مساهمة استخدام الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة نظراً لما يتمتع به الغاز الطبيعي من مزايا نسبية ذات صلة بسلامة استهلاكه من الناحية البيئية، بالإضافة إلى ارتفاع المزايا المترتبة على استخدامه في السوق المحلية مقارنة بقيمته الاقتصادية في حالة التصدير. وتنتهج الدول العربية سياسات تتحو إلى زيادة استخدام الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي، وإحلاله كبديل للنفط الخام والمنتجات النفطية في مجال توليد الكهرباء، نظراً لارتفاع كفاءة استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية التي بدأت مزاياها تتضح عند استخدام الدورة المركبة لإنتاج الكهرباء. ويؤدي رفع حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة إلى زيادة إمكانيات الدول العربية في مجال تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية.

ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية نتيجة لاعتماد اثنين من أكثر النشاطات الاقتصادية ديناميكية، وهما البتروكيماويات ومحطات الكهرباء، على الغاز الطبيعي كمادة أولية وكوقود، خاصة في ضوء الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية التي يتوقع لها أن تصل إلى 5 في المائة سنوياً في العقد الأول من هذا القرن، وإمكانية استخدام بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، المزيد من الغاز الطبيعي في المحطات الكهربائية بدلاً من النفط والمشتقات النفطية، وذلك في حال توفر إمدادات إضافية من الغاز. وتستهلك مرافق الكهرباء في كلتا الدولتين كميات ضخمة نسبياً من النفط بلغت حوالي 235 ألف ب/ي في المملكة العربية السعودية عام 1998، وحوالي 95 ألف ب/ي في دولة الكويت.

الطاقة الكهرومائية

تمتلك الدول العربية إمكانيات محدودة من المساقط المائية لتوليد الكهرباء، لذلك توفر الطاقة الكهرومائية نسبة ضئيلة من إجمالي استهلاك الطاقة، إذ تغطي حوالي 2.6 في المائة فقط من إجمالي متطلبات الطاقة فيها في عام 2000 مقابل 2.8

في المائة في عام 1996. ويتركز استخدام الطاقة الكهربائية في عدد محدود من الدول العربية، وتأتي مصر في طليعتها، يليها العراق ثم سورية والمغرب والجزائر والسودان.

الفحم

يستهلك الفحم في عدد قليل من الدول العربية حيث يلبى نسبة ضئيلة من إجمالي احتياجات الطاقة في هذه الدول، وتصل هذه النسبة إلى أقل من 1.2 في المائة في عام 2000، وهي قريبة لما كانت عليه قبل خمس سنوات.

ويعتبر المغرب المستهلك الرئيسي للفحم في الدول العربية، ويقدر استهلاكه من الفحم بحوالي 42 ألف ب م ن/ي في عام 2000 مقارنة بحوالي 40 ألف ب م ن/ي في عام 1996. وتأتي مصر في المرتبة الثانية حيث تستهلك حوالي 16 ألف ب م ن/ي في عام 2000، وتليها الجزائر حيث تستهلك 13 ألف ب م ن/ي، كما تستهلك تونس كميات بسيطة من الفحم.

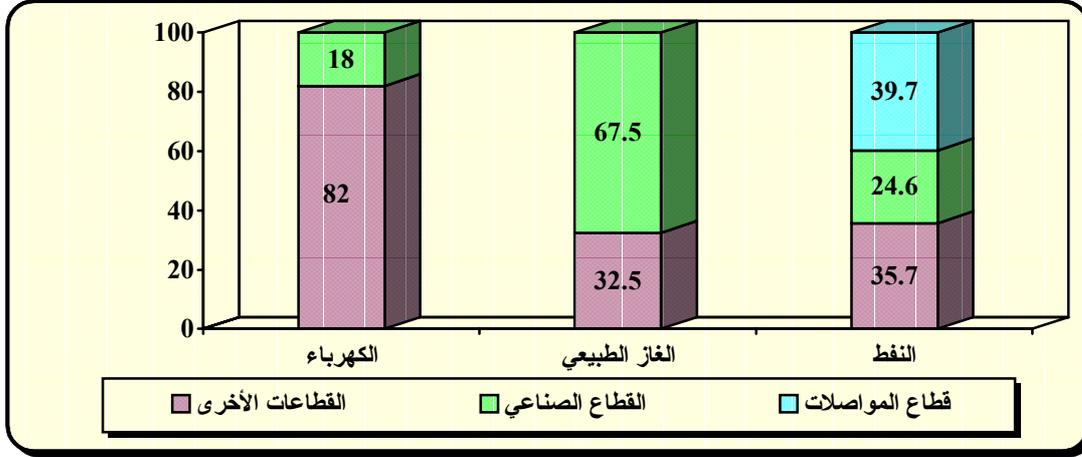
الاستهلاك النهائي من الطاقة وفق المصدر والقطاعات

1- الاستهلاك النهائي وفق المصدر

يمثل استهلاك المنتجات النفطية 57 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة في الدول العربية في عام 1998 وهو آخر عام يتوفر عنه معلومات حول الموضوع. أما الغاز الطبيعي فتصل حصته إلى 29 في المائة. وتشكل الكهرباء حوالي 14 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة في الدول العربية.

استهلك قطاع المواصلات الجزء الأكبر من المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 1998، حيث بلغت حصته 39.7 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي في الدول العربية، بينما بلغت حصة القطاعات الأخرى (المنزلي والتجاري والزراعي) حوالي 35.7 في المائة. ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة حيث بلغت حصته 24.6 في المائة، كما يتضح من الشكل (6)، ولا يوجد ما يشير إلى أن هذه النسب قد اختلفت في عام 2000 عما كانت عليه عام 1998.

شكل (6): التوزيع النسبي للاستهلاك النهائي من الطاقة في الدول العربية وفق المصدر ، 1998



وتم استهلاك حوالي ثلثي الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي في عام 1998، وجرى استهلاك الثلث الباقي في القطاعات الأخرى (المنزلي والتجاري والزراعي).

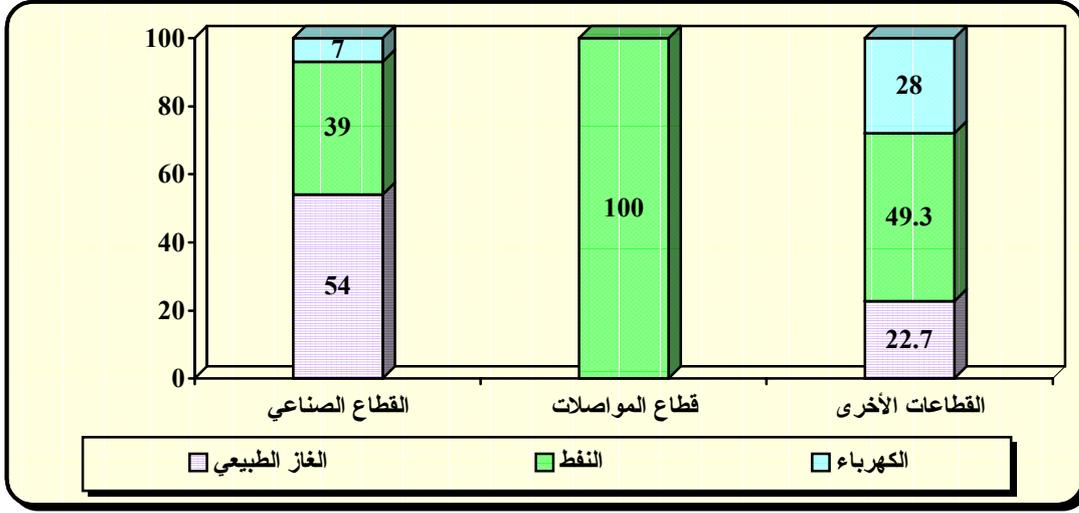
وتوزع الاستهلاك النهائي من الكهرباء على النحو التالي: 18 في المائة في القطاع الصناعي، والباقي في القطاعات الأخرى.

2- الاستهلاك النهائي وفق القطاعات

يعتبر القطاع الصناعي المستهلك الرئيسي للطاقة في الدول العربية، حيث تمثل حصته 36 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة، ويأتي قطاع الموصلات في المرتبة الثانية، إذ تبلغ حصته 22.7 في المائة، وتصل حصة القطاعات الأخرى (المنزلي والتجاري والزراعي) إلى 41.3 في المائة.

لقد غطى الغاز الطبيعي الجزء الأكبر من الاستهلاك النهائي في القطاع الصناعي في الدول العربية في عام 1998، حيث بلغت حصته 54 في المائة مقابل 39 في المائة للنفط و7 في المائة للكهرباء، كما يتضح من الشكل (7).

شكل (7): التوزيع النسبي للاستهلاك النهائي من الطاقة في الدول العربية وفق القطاعات، 1998



ويعتمد قطاع المواصلات اعتماداً كبيراً على المنتجات النفطية لتلبية متطلباته من الطاقة في الدول العربية، ويستخدم هذا القطاع كمية ضئيلة من الكهرباء في كل من تونس والجزائر. والجدير بالذكر أن بعض الدول العربية لجأ لاستخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات سعياً لتخفيض معدلات التلوث في المدن المزدحمة بالسكان، ولا تزال تلك الجهود في مراحلها الأولى.

تلي المنتجات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة في بقية القطاعات، وهي القطاع المنزلي والقطاع التجاري والقطاع الزراعي، حيث وصلت حصتها إلى حوالي نصف متطلبات هذه القطاعات في الدول العربية في عام 1998. وتأتي الكهرباء في المرتبة الثانية من ناحية تلبيةها لمتطلبات الطاقة في هذه القطاعات، بحصة تبلغ 28 في المائة من إجمالي الطاقة المستهلكة فيها. أما الغاز الطبيعي فيأتي بالمرتبة الثالثة حيث يغطي الحصة المتبقية وهي 23 في المائة.

دور قطاع الطاقة في مكافحة الفقر بالدول العربية

يرتبط استهلاك المصادر المختلفة من الطاقة ارتباطاً وثيقاً بعدد من المشاكل الاجتماعية ومنها مشكلة الفقر التي توليها الدول العربية اهتماماً خاصاً وتضعها على سلم أولوياتها. وهناك العديد من المعايير التي تقاس بها مستويات الفقر في المجتمع، ومنها المعيار الخاص بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك، بالإضافة إلى معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وبموجب المعيار الأول، فإن أنماط استهلاك مصادر الطاقة المختلفة نسبة إلى الاستهلاك الكلي تعطي صورة واضحة وجليّة لمستوى الرفاهية أو الفقر في المجتمع نظراً لارتباطها الوثيق بالزيادة في متوسط دخل الفرد. وعلى سبيل المثال يعتبر الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية (الكتلة الحية) من الحطب والمخلفات الحيوانية مؤشراً على وجود الفقر، بينما يعتبر الاعتماد على المصادر التجارية، كالمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والفحم دليلاً على الرفاهية. ويبين الجدول (2) العلاقة الطردية بين استهلاك الكتلة الحية وبعض المؤشرات الاجتماعية الدالة على مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

جدول (2)
العلاقة بين استهلاك الكتلة الحية كمصدر
للطاقة وبعض المؤشرات الاجتماعية، 2000

المؤشر	نسبة الاعتماد على الكتلة الحية	20-0 %	40-20 %	60-40 %	80-60 %	أكثر من 80%
معدل وفيات الرضع (لكل 1000)	22.5	46.6	64.7	82.6	116.8	
معدل الوفيات دون الخامسة (لكل 1000)	27.5	59.3	93.0	135.3	173.0	
العمر المتوقع (سنوات)	71.5	66.5	59.9	54.5	47.0	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، تقييم أوضاع الطاقة في العالم، 2000.

وتشير البيانات العالمية إلى أن هناك حوالي 1.7 مليار نسمة لا يتوفر لديها أي مصدر من مصادر الكهرباء، ويعتمد ما لا يقل عن 2 مليار نسمة على مصادر الطاقة التقليدية (الحطب والمخلفات الحيوانية) كمصدر رئيسي للطاقة خصوصاً في عمليات الطهي والتدفئة. وتعتبر المصادر التقليدية أهم أنواع الوقود المستخدمة في كثير من الدول النامية التي تعتمد على الزراعة، مثل الدول الأفريقية حيث تلبي مخلفات الأشجار والحيوانات ثلاثة أرباع متطلباتها من الطاقة، وكذلك الحال في بعض الدول الآسيوية مثل نيبال (90 في المائة) ولاوس (72 في المائة). وتقل حصة هذه الأنواع من الوقود إلى حوالي الربع في دول مثل إندونيسيا (29 في المائة) والهند (21 في المائة) والبرازيل (29 في المائة).

وتعتبر مساهمة الكتلة الحية في قطاع الطاقة في الدول العربية محدودة ولا تتجاوز نسبة 1 في المائة من متطلبات الطاقة الإجمالية، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدول النامية الأخرى، وتقتصر المساهمة الهامة لهذا المصدر على بعض الدول العربية مثل السودان والصومال وموريتانيا والمغرب. ويجري التحول حالياً بصورة واضحة وسريعة في العديد من الدول العربية من استعمال مختلف أشكال الكتلة الحية إلى استعمال غاز البترول المسيل لأغراض التدفئة والطهي. وانتشر استعمال غاز البترول المسيل بصورة كبيرة في الدول العربية ذات المناطق الريفية الهامة مثل مصر وسورية.

أما الدول العربية التي لا تزال تشكل طاقة الكتلة الحية فيها جزءاً كبيراً في قطاع الطاقة فهي السودان (50 في المائة من استعمالات الطاقة)، وموريتانيا (60 في المائة) والصومال (70 في المائة) والمغرب، واليمن (حوالي 30 في المائة). كما أن هناك دولاً عربية أخرى لا تزال تستهلك كميات كبيرة من الكتلة الحية ولو أنها تشكل نسبة بسيطة من استهلاكها الكلي، مثل مصر التي يصل استهلاك الكتلة الحية فيها إلى 3.5 في المائة من الاستهلاك الكلي للطاقة.

وبالنظر إلى مستويات الاستهلاك من المصادر غير التقليدية للطاقة من النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والفحم فإن الدول العربية تعتبر في وضع جيد قياساً ببقية الدول النامية، حيث تقوم هذه المصادر بتلبية جميع احتياجات الطاقة الفعلية في الدول العربية.

ويعتبر معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية مرتفعاً إذ بلغ عام 2000 نحو 8.3 برميل مكافئ نفط مقارنة بـ 6.6 برميل مكافئ نفط سنوياً في الصين، و 3.5 برميل مكافئ نفط سنوياً في الهند، وهذا المستوى من الاستهلاك يمثل ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كان عليه قبل ثلاثين عاماً، وهو مؤشر واضح على التحسن الذي طرأ على مستوى معيشة الفرد بالدول العربية، وعلى المساهمة الواضحة والجلية لقطاع الطاقة في هذا التحسن.

أما على أساس المعيار الثاني الذي يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال المشاهدات العالمية اتضح أن النمو الاقتصادي السريع والمستدام هو الأداة الفعالة للحد من مستوى الفقر، بالتالي ما لم يتحقق هذا النمو الاقتصادي فلا بد من أن تتزايد حدة الفقر وتقل مستويات الرفاهية تبعاً لذلك. وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذا المقياس لمستوى الفقر يتضح أنه في خلال عام 2000 حققت الدول العربية نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع قيمة الصادرات البترولية للدول العربية من 118 مليار دولار عام 1999 إلى 180 مليار دولار عام 2000، أي بزيادة قدرها 62 مليار دولار. وساهمت الزيادة في العائدات البترولية للدول العربية عام 2000 بشكل فعال في ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي حيث تراوحت نسب المساهمة ما بين 4 في المائة إلى 25 في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي ظهور النفط في اليمن والسودان مؤخراً إلى زيادة العائدات النفطية في هاتين الدولتين مما سيكون له تأثير ملموس على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم دخل الفرد.

ولا شك أن الزيادة في العائدات النفطية أدت إلى تحسن ملحوظ في اقتصادات الدول العربية عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد. حيث ارتفع خلال عام 2000 متوسط مستوى دخل الفرد من الصادرات البترولية في الدول العربية بما يزيد عن 50 في المائة مقارنة بالعام الماضي. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ متوسط دخل الفرد من الصادرات البترولية في دولة قطر مثلاً حوالي 11600 دولار وفي الكويت 8151 دولار وفي الإمارات العربية المتحدة 6100 دولار.

علاوة على ذلك لقد ساهمت الزيادة في العائدات النفطية في رفع مستوى التنمية البشرية، ويتضح ذلك من خلال مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث احتلت الدول العربية النفطية المراتب الأولى

مقارنة بالدول العربية الأخرى، ويعكس ذلك ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام، والإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم بشكل خاص.

إن المؤشرات الإيجابية سالفة الذكر تعكس مدى المساهمة الفعالة لقطاع الطاقة في الحد من مشكلة الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد في الدول العربية من خلال الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ورفع مستويات حصص أفراد المجتمع من استهلاك المصادر المختلفة للطاقة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هناك تقديرات تشير إلى أن مرونة النمو للفقر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تصل إلى حوالي (-5 في المائة) مما يعني ذلك أن أي زيادة بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الحقيقي تؤدي إلى خفض عدد الفقراء بنسبة 5 في المائة.

الاستثمارات النفطية في الدول العربية

شهدت الفترة 1995-2000 تنامي حجم الاستثمار في العديد من المشاريع في مجالات الصناعة النفطية المختلفة بالدول العربية، وذلك لمواكبة التطورات السريعة التي تشهدها هذه الصناعة والوصول بها إلى أعلى المستويات من حيث المواصفات البيئية والمتطلبات الأخرى. وسعيًا منها للاستفادة قدر الإمكان من المصادر النفطية والغازية المتوفرة بالمنطقة لمقابلة احتياجات السوق المحلي والأسواق العالمية من كافة المنتجات النفطية والبتروكيمياوية.

لقد بلغت تكاليف المشاريع الممولة في بعض الدول العربية ما يزيد عن 12 مليار دولار. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجد اثنا عشر مشروعاً بالمملكة العربية السعودية، منها عشرة مشاريع توسعية لجميع الشركات التابعة للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومشروعان آخران لشركة أرامكو وهما تطوير حقل الشيبية الغازي، وإنشاء معمل الغاز في الحوية، ومشاريع لشركة إيكويت للبتروكيمياويات، وما يزيد عن ثمانية مشاريع في مجال النفط والغاز، والبتروكيمياويات في دولة قطر. كما يوجد مشروع مصنع عمان للغاز الطبيعي المسال، ومشروع لتطوير مصفاة بدولة البحرين، وشهدت الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة مشاريع متعلقة بإنشاء مصافي جديدة وتطوير مصافي قائمة، ومشروع ضخ متعلق بالبتروكيمياويات.

ومن العوامل الرئيسية التي شجعت الدول العربية على المضي قدماً نحو المزيد من الاستثمارات في المشاريع النفطية والغازية هو الزيادة المتوقعة في الطلب المستقبلي على النفط في ضوء الوضع الحالي للطاقة الإنتاجية الفائضة المتاحة من النفط في الدول المنتجة عموماً وفي الدول العربية تحديداً.

ومن المتوقع أن يستمر الطلب العالمي على النفط في النمو بمعدل يتراوح ما بين 1.5-2.2 في المائة سنوياً، والذي لا يزال يعتمد بشكل أساسي على الإمدادات من منطقة الخليج العربي التي تتميز بالتكلفة المنخفضة نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى كمنطقة دول بحر الشمال.

ويعتبر التحسن الملحوظ الذي شهدته مستويات الأسعار في الفترة 1999-2000 دافعاً قوياً للشركات النفطية للعودة إلى الاستثمار في قطاعي النفط والغاز سعياً لتحقيق عوائد استثمارية مرتفعة من تلك المشاريع.

ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة على المستوى العالمي في مجالات البحث والتنقيب عن النفط وتطوير الحقول المنتجة لزيادة حجم الإنتاج من النفط الخام لمقابلة الطلب العالمي المتزايد حتى عام 2010 بنحو 950 مليار دولار. وتحتاج منطقة الخليج العربي إلى حوالي 25 في المائة من إجمالي هذه الاستثمارات للوصول بمستوى الإنتاج إلى نحو 44 مليون ب/ي مع حلول عام 2010.

من هذا المنطلق قامت الدول العربية في الآونة الأخيرة بطرح العديد من المشاريع النفطية أمام شركات النفط العالمية بهدف زيادة القدرة الإنتاجية المتوفرة لديها في الوقت الراهن.

وقامت المملكة العربية السعودية في عام 2000 بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المشاريع المرتبطة بالغاز الطبيعي- كإنتاج الطاقة الكهربائية، ومحطات تحلية المياه، وصناعة البتروكيماويات، وزيادة الطاقة التكريرية بالمصافي القائمة. ويتوقع أن يصل إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع المقترحة إلى نحو 200 بليون دولار خلال السنوات العشرين القادمة.

وقامت شركة أرامكو السعودية بتخصيص اعتمادات رأسمالية تقدر بنحو 16 مليار دولار لمشاريع نفطية وغازية خلال الفترة 2000-2005. ويتوقع من شركة سابك إجراء عمليات توسعة جديدة خلال الفترة 2001-2010 لزيادة الطاقة الإنتاجية من البتروكيماويات من 30 مليون طن سنوياً في عام 2000 إلى 48 مليون طن سنوياً خلال عام 2010. وستشهد الفترة القادمة زيادة في حجم استثمارات القطاع الخاص، فهناك 6 مشاريع للبتروكيماويات تحت التطوير من قبل القطاع الخاص.

وتسعى دولة الكويت إلى اجتذاب الشركات النفطية لاستثمار مبالغ تصل إلى 7 مليارات دولار في مجال الاستكشاف والإنتاج، ومن المحتمل القيام بأربع مشاريع للبتروكيماويات. كما تستمر الجهود نحو زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام.

وتخطط دولة قطر للدخول في استثمارات متعلقة بمشاريع إنشاء وتطوير مصانع البتروكيماويات، ومشروع لتعزيز منشآت الغاز، ويحتمل الدخول في مشروع لتطوير خطوط نقل الغاز.

وهناك مشاريع بسلطنة عمان متعلقة بمصنع الغاز الطبيعي المسال، ومشروع إنشاء خطوط أنابيب جديدة. ومشاريع أخرى محتملة تتضمن مصنع للبولي اثيلين، ومصنع للأسمدة، وإنشاء مصفاة جديدة.

وتسعى البحرين خلال الفترة القادمة لتطوير مصفاتها عن طريق شركة بابكو. وتعتمد الإمارات العربية المتحدة إنشاء مصنع للبتر وكيمابويات، وتنفيذ مشروع دولفين، إضافة إلى مشاريع تطوير ثلاث حقول غازية.

كما تسعى بعض الدول العربية الأخرى لفتح مجال الاستثمار للشركات النفطية العالمية، وعلى سبيل المثال يتوفر لدى العراق حقول مكتشفة في المنطقة الجنوبية تحتوي على نحو 40 مليار برميل من النفط بحاجة إلى عمليات تطوير. وقام العراق مؤخراً بإبرام العديد من اتفاقيات مشاركة في الإنتاج مع شركات نفطية عالمية، وستدخل هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ بمجرد زوال العوائق القائمة. ومن شأن هذه الاتفاقيات مضاعفة مستوى الإنتاج الحالي المقدر بـ 3 مليون ب/ي. وتسعى ليبيا لرفع طاقتها الإنتاجية خلال السنتين أو الثلاث المقبلة إلى نحو مليوني ب/ي، وقامت خلال 2000 بطرح العديد من مناطق الامتياز تشمل مناطق بحرية وبرية أمام الشركات الأجنبية لغرض الاستكشاف أو التطوير. كما أعلنت شركة النفط الجزائرية عن عزمها لاستثمار حوالي 21 مليار دولار خلال الفترة 2001-2004 لتطوير نشاط الشركة ورفع إنتاج النفط من 852.6 ألف ب/ي حالياً إلى 1.5 مليون ب/ي.

النشاط الاستكشافي

انعكس ارتفاع أسعار النفط في عام 2000 على نشاطات الاستكشاف والحفر والإنتاج، وحققت الشركات النفطية العالمية نتيجة لذلك عائدات ضخمة سمحت لها بالاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز أو تطوير حقول سبق اكتشافها. وظهر أثر ذلك واضحاً في زيادة عدد الفرق العاملة في المسح الزلزالي في العالم، حيث ازدادت الجهود الاستكشافية في نهاية عام 2000 بحوالي 37 في المائة بالمقارنة مع نهاية عام 1999، كما ازداد عدد الحفارات العاملة في العالم بنسبة 25 في المائة خلال نفس الفترة.

ازداد إنفاق الشركات النفطية العالمية على الاستكشاف بحوالي 19 في المائة خلال عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999، وستظهر آثار هذه الزيادة في المستقبل على شكل زيادة في طاقة إنتاج تلك الشركات من النفط والغاز الطبيعي. ويعتبر الاستثمار في مجال الاستكشاف أمراً ضرورياً لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، خاصة مع وجود تقارير عن حدوث تناقص في إنتاجية الآبار النفطية حول العالم بشكل عام وفي معظم الدول المنتجة الرئيسية للنفط بشكل خاص، إذ انخفض معدل إنتاجية البئر الواحدة من 80 ب/ي في السبعينات والثمانينات إلى 70 ب/ي في نهاية التسعينات. ومع أن منطقة الشرق الأوسط شهدت تناقصاً بمعدل إنتاجية آبارها من أكثر من 4000 ب/ي للبئر الواحدة قبل السبعينات إلى حوالي 2000 ب/ي في نهاية التسعينات إلا أن تلك الإنتاجية تظل كبيرة إذا ما قورنت مع معدل إنتاجية آبار أمريكا الشمالية والجنوبية التي لا تزيد عن 26 ب/ي للبئر الواحدة.

في ظل تناقص إنتاجية الآبار وكون معظمها تنتج بالرفع الصناعي، بالإضافة إلى صغر حجم الاكتشافات الحديثة بالمقارنة مع الحقول العملاقة التي اكتشفت قبل السبعينات، وفي ظل ظروف أسعار منخفضة للنفط خلال التسعينات نشطت الأبحاث لتخفيض تكلفة الاستكشاف والتطوير وكلفة التشغيل، ونتج عن ذلك تطور باهر في تقنيات المسح

الزلزالي، وبذلك يتم استنزاف المكامن النفطية والغازية بعامل استرجاع أعلى وبالتالي تحقيق زيادات في الاحتياطيات البترولية بكميات قد لا تقل عن حجم الاحتياطيات المكتشفة حديثاً.

ونتيجة لذلك تناقصت نسبة المخاطرة في حفر الآبار الاستكشافية، كما تم تخفيض تكلفة حفر الآبار التطويرية وتكلفة تطوير الحقول البترولية، نتيجة للتقدم الكبير الذي حصل في إقامة منشآت الإنتاج والتخزين العائمة لتطوير الحقول البحرية بكلفة أقل كبديل عن المنشآت الثابتة، وتم التوصل إلى الإنتاج من تلك الحقول بتكاليف رأسمالية وتشغيلية بحدود 4.5-5 دولار للبرميل الواحد، في حين كانت تلك التكاليف في بحر الشمال تزيد عن 11 دولار للبرميل الواحد.

ولم تكن المنطقة العربية في منأى عن التطورات التي تشهدها الصناعة النفطية، وكانت الطاقة الإنتاجية الفائضة في بعض الدول العربية العامل الحاسم في استقرار أسواق النفط والحيلولة دون حدوث نقص في الإمدادات نتيجة تزايد الطلب على النفط خلال عام 2000، كما وضعت خطط لتطوير حقول نفطية وغازية بهدف زيادة تلك الطاقة.

وتجري المملكة العربية السعودية مفاوضات مع الشركات النفطية لتطوير البنية التحتية بإقامة مشاريع تعتمد على الغاز الطبيعي بما يزيد عن 100 مليار دولار. وحققت في السنوات الأخيرة اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب.

كما تابع العراق جهوده للتعاقد مع شركات عالمية لتطوير احتياطيات كبيرة من حقول مكتشفة منذ وقت طويل ولم توضع في الإنتاج بعد، وتقوم كل من الإمارات وقطر وعمان بتنفيذ برامج تطوير في حقولها النفطية بهدف المحافظة على معدلات الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط والغاز. وبدأت سلطنة عمان بإنتاج الغاز الطبيعي المسيل لأول مرة في شهر نيسان/أبريل 2000، كما تنفذ كل من مصر وسورية مشاريع لتطوير حقول غازية من المنتظر أن تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج في سورية في العام القادم بنسبة 28 في المائة.

ويتوقع كل من الجزائر وليبيا والسودان والبحرين تحقيق اكتشافات جديدة من خلال مساهمة الشركات الأجنبية في الأنشطة الاستكشافية فيها، ويستمر اليمن في تحقيق زيادات سنوية في مستويات الإنتاج نتيجة اكتشاف حقول جديدة وتطويرها. كما يتوقع المغرب الاكتفاء ذاتياً من النفط في غضون سنتين بعد تحقيق أول اكتشاف هام للنفط الخفيف والغاز خلال عام 2000. وتعمل تونس على الحد من تراجع مستويات إنتاج النفط من خلال أنشطة استكشافية في منطقة واقعة على محور الاكتشافات التي حدثت مؤخراً في حوض بيركين في الجزائر.

لقد تراجعت نشاطات المسوحات الزلزالية في الدول العربية من 431 فرقة/شهر عام 1999 إلى 317 فرقة/شهر عام 2000، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تقلص تلك النشاطات في كل من مصر والجزائر حيث تم الانتهاء من مسوحات زلزالية مكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، بالإضافة إلى تقدم تقنيات المسوحات الزلزالية بحيث أصبحت الفرق الجيوفيزيائية تقوم بتسجيل كمية من المسوحات الزلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد

بزمن قليل. وكان للمملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من هذا النشاط إذ بلغت الجهود التي بذلتها أرامكو السعودية خلال عام 2000 نحو 66 فرقة/شهر، الملحق (9/6).

وتزايد عدد الفرق العاملة في جميع أنحاء العالم من 311 فرقة في نهاية عام 1999 إلى 426 فرقة في نهاية عام 2000، وجاءت الزيادة في معظمها في كومنولث الدول المستقلة حيث ازداد النشاط فيها من 2 فرقة إلى 105 فرقة، كما جاءت الزيادة أيضاً من الصين التي لم تشهد نشاطاً في نهاية عام 1999 وأصبحت تعمل فيها 30 فرقة في نهاية عام 2000.

انعكست آثار زيادة أسعار النفط بشكل واضح على نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد زاد عدد الحفارات العاملة في الدول العربية من 168 حفارة في نهاية عام 1999 إلى 192 حفارة عاملة في نهاية عام 2000، وجاءت الزيادة من كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بواقع 7 حفارات لكل منهما، ومن الجزائر ومصر بواقع 5 حفارات لكل منهما، واليمن 2 حفارة، والسودان حفارة واحدة. في حين تراجع عدد الحفارات العاملة في الإمارات من 27 حفارة إلى 24 حفارة للفترة نفسها، وفي باقي الدول العربية بقي عدد الحفارات ثابتاً دون تغيير، الملحق (9/6).

كما ازداد عدد الحفارات العاملة في العالم من 1595 حفارة إلى 2135 حفارة للفترة نفسها، ووصلت نسبة استخدام الحفارات البحرية في العالم إلى ما يزيد عن 85 في المائة.

شهد نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري خلال عام 2000 زيادات طفيفة في معظم الدول العربية، وكان الحفر في أغلبه حفرأً تطويرياً في السعودية والكويت وقطر والبحرين، بالمقابل كان في معظمه حفرأً استكشافياً في باقي الدول العربية. وحسب البيانات الأولية فقد ازداد عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الدول العربية من 1319 بئراً عام 1999 إلى 1395 بئراً عام 2000، الملحق (9/6).

أما فيما يتعلق بالاكشافات المحققة في الدول العربية خلال عام 2000 فقد بلغ عدد الاكتشافات 51 اكتشافاً منها 35 اكتشافاً نفطياً و16 اكتشافاً غازياً. وكانت الاكتشافات خلال عام 2000 بشكل رئيسي في مصر حيث بلغت 31 اكتشافاً نفطياً وغازياً، وحققت الجزائر اكتشافين نفطيين واكتشافين غازيين، وحققت اليمن ثلاثة اكتشافات نفطية واكتشافاً واحداً غازياً، كما حققت السعودية ثلاثة اكتشافات للغاز الطبيعي، الملحق (9/6).

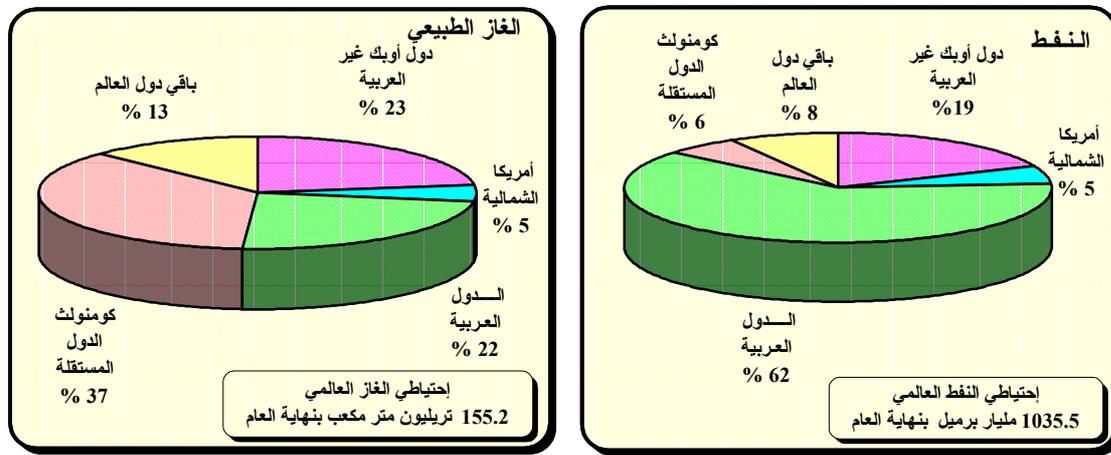
وأدت زيادة عدد الحفارات العاملة وعدد الآبار المحفورة خلال عام 2000 إلى ارتفاع الأمتار المحفورة في الدول العربية المنتجة للنفط من 3187 كيلومتر طولي عام 1999 إلى 3423 كيلومتر طولي عام 2000، الملحق (10/6).

احتياطيات النفط والغاز الطبيعي

احتياطيات النفط

تشير تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط خلال عام 2000 إلى ازدياد الاحتياطي العالمي بحوالي 2.73 مليار برميل أي بنسبة 0.3 في المائة، حيث بلغ 1035.52 مليار برميل مقارنة مع 1032.79 مليار برميل في نهاية عام 1999، كما يتضح من الشكل (8) والملحق (11/6).

شكل (8) : إحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي عربيا وعالميا عام 2000



وارتفعت تقديرات إجمالي احتياطيات النفط في الدول العربية بدرجة طفيفة في نهاية عام 2000، حيث قدرت بحوالي 644.8 مليار برميل بالمقارنة مع 644.5 مليار برميل في نهاية عام 1999. ويعود هذا الفرق أساساً إلى زيادة تقديرات احتياطي النفط في مصر من 3.5 مليار برميل عام 1999 إلى 3.7 مليار برميل، أي بزيادة نسبتها 5.7 في المائة. وكذلك إلى زيادة تقديرات احتياطي النفط في عمان من 5.4 مليار برميل في عام 1999 إلى 5.5 مليار برميل في عام 2000.

يشكل احتياطي النفط في الدول العربية حوالي 62.1 في المائة من الاحتياطي العالمي في عام 2000 مقابل 62.5 في المائة عام 1999.

احتياطيات الغاز الطبيعي

ازدادت تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم من 153.5 تريليون متر مكعب عام 1999 إلى 155.2 تريليون متر مكعب عام 2000، أي بزيادة قدرها 1.7 تريليون متر مكعب، أو ما يعادل نسبة 1.1 في المائة.

وكانت أهم التغييرات المؤثرة هي زيادة تقديرات احتياطيات السعودية من 5790 مليار متر مكعب عام 1999 إلى 6054 مليار متر مكعب عام 2000 بزيادة قدرها 264 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 4.6 في المائة، تليها زيادة احتياطي فنزويلا بنسبة تعادل 3 في المائة عن تقديرات عام 1999، بالإضافة إلى زيادة تقديرات احتياطيات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والمكسيك، كما يتضح من الملحق (12/6).

أما باقي دول العالم فقد ازدادت تقديرات احتياطياتها بما يقرب من 708 مليار متر مكعب، وترجع أساساً لزيادة تقديرات احتياطيات بوليفيا التي زادت بمقدار 395 مليار متر مكعب خلال عام 2000.

بلغت تقديرات احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي 36.7 تريليون متر مكعب في عام 2000 مقارنة مع 36.1 تريليون متر مكعب عام 1999، بزيادة قدرها 594 مليار متر مكعب، أي ما يعادل نسبة 1.6 في المائة.

وتشكل زيادة احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي خلال عام 2000 ما يعادل 35 في المائة من إجمالي الزيادة في الاحتياطيات العالمية والتي تقدر بحوالي 1701 مليار متر مكعب، وتساهم الدول العربية بنسبة 23.7 في المائة من إجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي.

إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي

إنتاج النفط الخام

شهد متوسط إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام زيادة تقدر بحوالي 2.38 مليون ب/ي، حيث بلغ 66.86 مليون ب/ي عام 2000 مقابل 64.48 مليون ب/ي عام 1999، أي بزيادة نسبتها 3.7 في المائة، علماً بأن هذه الأرقام تشمل إنتاج النفط الخام فقط ولا تشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وازداد إنتاج الدول العربية بنسبة تعادل 6.7 في المائة ساهمت السعودية والعراق والإمارات والكويت بالقدر الأكبر منها، بينما ارتفع متوسط إنتاج دول أوبك بنسبة تعادل 5.8 في المائة.

ازداد معدل إنتاج النفط الخام في الدول العربية من 19.8 مليون ب/ي عام 1999 إلى 21.1 مليون ب/ي عام 2000، بزيادة نسبتها 6.7 في المائة، ويرجع معظم الزيادة إلى الدول الرئيسية المنتجة للنفط كالسعودية التي زاد إنتاجها إلى

حوالي 8.09 مليون ب/ي مقارنة مع 7.56 مليون ب/ي عام 1999، أي بزيادة نسبتها 7.0 في المائة، والإمارات التي حققت أعلى نسبة زيادة وهي 9 في المائة حيث بلغ معدل إنتاجها حوالي 2.23 مليون ب/ي مقابل 2.05 مليون ب/ي عام 1999، الملحق (13/6). وتساهم الدول العربية المنتجة للنفط مجتمعة بنسبة 31.6 في المائة من إنتاج النفط الخام في العالم.

شهد عام 2000 ازدياد متوسط إنتاج دول أوبك حيث بلغ 27.77 مليون ب/ي مقارنة مع 26.24 مليون ب/ي عام 1999، أي ما يعادل نسبة 5.8 في المائة. وقد ساهمت الأقطار العربية بالقدر الأكبر من هذه الزيادة وبنسب تتراوح بين 4.5 في المائة و9 في المائة. في حين بلغ إنتاج دول أوبك غير العربية 9.74 مليون ب/ي مقابل 9.39 مليون ب/ي عام 1999، أي ما يعادل زيادة بنسبة 3.8 في المائة.

بلغت مساهمة دول منظمة أوبك حوالي 41.5 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام، مقابل 40.7 في المائة عام 1999، الملحق (13/6).

إنتاج الغاز الطبيعي

استمر إنتاج الغاز الطبيعي في التزايد في السنوات الأخيرة، سواء على نطاق الدول العربية المنتجة للنفط والغاز أو على الصعيد العالمي. وقد ارتفع إجمالي إنتاج العالم من الغاز إلى حوالي 2.97 تريليون متر مكعب في عام 1999 مقارنة مع 2.91 تريليون متر مكعب عام 1998، أي بزيادة نسبتها 2.2 في المائة، الملحق (14/6)، في حين بلغ إجمالي الغاز الطبيعي المسوق حوالي 2.4 تريليون متر مكعب، أي ما يعادل 81 في المائة من إجمالي الإنتاج، الملحق (15/6). كما ازدادت كميات الغاز المحقونة في المكامن النفطية للحفاظ على معدل الضغط الجوفي وعلى مستويات الإنتاج وكفاءة الخزان لفترات أطول. وقد بلغ مقدار الغاز المحقون في عام 1999 حوالي 333 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 11.2 في المائة من إجمالي الإنتاج.

وعلى عكس ما سبق فإن كميات الغاز المستفدة بالحرق تتناقص سنوياً حيث لم تتجاوز 100 مليار متر مكعب عام 1999 ، أي بنسبة 3.4 في المائة من إجمالي الإنتاج، وتصل نسبة استخدام الغاز الطبيعي في كومنولث الدول المستقلة إلى 97.5 في المائة من إجمالي الإنتاج. وتعد نيجيريا من أكثر الدول التي تتخلص من الغاز الطبيعي بالحرق حيث بلغت هذه الكميات 18.85 مليار متر مكعب في عام 1999، وتعمل نيجيريا على استخدام جميع الغاز المنتج بحلول عام 2010.

ومن الدول الرئيسية المنتجة للغاز الطبيعي الولايات المتحدة، وروسيا وكندا والجزائر والمملكة المتحدة، تليها إيران، واندونيسيا، والنرويج، وتركمانستان، والسعودية، والإمارات وقطر. وترجع الزيادة في إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي إلى ازدياد إنتاج كومنولث الدول المستقلة بأكثر من 11.13 مليار متر مكعب، والمملكة المتحدة بحوالي 9.6

مليار متر مكعب، والنرويج بمقدار 7.5 مليار متر مكعب مقارنة بعام 1998، في حين ارتفع إنتاج إيران بحوالي 5.65 مليار متر مكعب، وقطر 4.85 مليار متر مكعب، وشاركت باقي دول العالم بزيادة بلغت 9.2 مليار متر مكعب.

ارتفع إجمالي إنتاج الدول العربية في عام 1999 بحوالي 12 مليار متر مكعب، حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 367.3 مليار متر مكعب عام 1998 إلى 379.2 مليار متر مكعب عام 1999، أي بزيادة نسبتها 3.3 في المائة. وحققت معظم الدول العربية زيادات في إنتاجها، أهمها ازدياد إنتاج قطر بحوالي 4.85 مليار متر مكعب، أي ما يعادل نسبة 18.5 في المائة حيث ارتفع الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي من 26.2 مليار متر مكعب عام 1998 إلى حوالي 31.1 مليار متر مكعب عام 1999، الملحق (14/6). وبلغت مساهمة الدول العربية في إجمالي إنتاج العالم من الغاز الطبيعي عام 1999 نسبة 12.8 في المائة.

وقد بلغت نسبة استخدام الغاز الطبيعي في الدول العربية (الغاز المسوق) إلى إجمالي الإنتاج لعام 1999 حوالي 64.6 في المائة، في حين يتم حقن معظم الغاز غير المسوق في المكامن النفطية للمحافظة على مستويات الإنتاج.

إنتاج المكثفات وسوائل الغاز في الدول العربية

ازداد إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي الدول العربية نتيجة دخول حقول غاز جديدة إلى الإنتاج بالإضافة إلى زيادة نسبة استغلال الغاز في توليد الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية وانخفاض كميات الغاز المحروق، حيث يتم استخلاص السوائل منه قبل استخدامه أو إعادة حقنه. وقد بلغ معدل إنتاج المكثفات وسوائل الغاز عام 1999 حوالي 2.31 مليون ب/ي مقابل 2.28 مليون ب/ي عام 1998، أي ما يعادل نسبة 1.1 في المائة، كما يتضح من الملحق (16/6).

وكانت الزيادة بشكل رئيسي في كل من الجزائر والسعودية ومصر، نتيجة وضع مشاريع معالجة الغاز الطبيعي ومشاريع تسويله على الإنتاج، حيث ارتفع إنتاج الجزائر من 808 ألف ب/ي عام 1998 إلى 815 ألف ب/ي، وارتفع إنتاج السعودية من 806 ألف ب/ي إلى 812 ألف ب/ي، كما ارتفع إنتاج مصر من 54 ألف ب/ي إلى 60 ألف ب/ي نظراً لوضع حقول جديدة على الإنتاج، الملحق (16/6).

ومن المتوقع أن يستمر إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في الزيادة في الدول العربية مستقبلاً نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية لبعض المشاريع القائمة لمعالجة الغاز وتسويله وتوقع دخول مشاريع أخرى مرحلة الإنتاج.

وتساهم الدول العربية بحوالي 32.3 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات البالغ حوالي 7.2 مليون ب/ي.

ملحق (1/6) : الزيادات المقررة في إنتاج النفط لدول أوبك لعام 1996
موزعة حسب الأعضاء

(ألف برميل/يوم)

الحصص بعد الزيادات اعتباراً	الزيادات المقررة عام 2001					الحصص قبل الزيادات المقررة عام 2000	
	اجمالي الزيادات عام 2000	مقدار الزيادة 31 أكتوبر	مقدار الزيادة 1 أكتوبر	مقدار الزيادة 1 يوليو	مقدار الزيادة 1 أبريل		
2,333	333	44	70	62	157	2,000	الإمارات
853	122	16	26	23	57	731	الجزائر
8,674	1,236	162	259	230	585	7,438	السعودية
692	99	13	21	18	47	593	قطر
2,141	305	40	64	57	144	1,836	الكويت
1,431	204	27	43	38	96	1,227	ليبيا
16,124	2,299	302	483	428	1,086	13,825	دول أوبك العربية*
1,385	198	26	42	37	93	1,187	اندونيسيا
3,917	558	73	117	104	**264	3,359	إيران
3,077	357	58	93	81	125	2,720	فنزويلا
2,198	312	41	65	58	148	1,885	نيجيريا
10,577	1,425	198	317	280	630	9,151	دول أوبك غير العربية
26,701	3,724	500	800	708	1,716	22,976	اجمالي دول أوبك

* باستثناء العراق .

** لم توقع إيران على اتفاقية الزيادة المقررة في اجتماع مارس 2000، لكنها أعلنت ان انتاجها سيكون كما هو محدد لها في الحصص الجديدة .

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول.

ملحق (2/6) : الطلب العالمي على النفط
(1990 و1995-2000)

(مليون برميل/اليوم)

نسبة التغير 1999/2000 %	*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
								الدول الصناعية
0.8	24.1	23.9	23.1	22.7	22.2	19.7	20.7	امريكا الشمالية
0.0	15.1	15.1	15.3	15.1	14.9	14.6	13.6	أوروبا الغربية
1.2	8.7	8.6	8.4	8.9	8.8	6.7	7.2	المحيط الهادي
0.6	47.9	47.6	46.8	46.7	45.9	41.0	41.5	إجمالي الدول الصناعية
	0.3	0.8	0.1	0.8	1.5	0.4	0.3	حجم الزيادة أو التراجع بالمليون برميل يوميا
								الدول النامية
2.9	3.6	3.5	3.4	3.3	3.2	3.1	2.6	الدول العربية
0.0	3.1	3.1	3.1	3.2	3.1	3.2	2.5	دول أخرى في الشرق الاوسط وافريقيا
5.2	12.1	11.5	10.9	10.8	10.1	11.3	6.7	الدول الآسيوية النامية
0.0	4.8	4.8	4.8	4.6	4.3	5.9	3.6	دول امريكا اللاتينية
3.1	23.6	22.9	22.2	21.9	20.7	23.5	15.5	اجمالي الدول النامية
	0.7	0.7	0.3	1.2	1.1	1.1	0.5	حجم الزيادة
								الدول المتحولة
2.9-	3.4	3.5	3.7	3.8	4.4	4.8	8.4	الاتحاد السوفيتي السابق
14.3	0.8	0.7	0.8	0.8	0.7	0.7	1.0	دول اوربا الشرقية
0.0	4.2	4.2	4.5	4.6	5.1	5.5	9.4	إجمالي الدول المتحولة
	0.0	0.3-	0.1-	0.5-	0.9-	0.1-	3.0-	حجم التراجع
1.3	75.7	74.7	73.5	73.2	71.7	70.0	66.4	مجموع العالم
	1.0	1.2	0.3	1.5	1.7	1.4	0.3	حجم الزيادة

* بيانات تقديرية .

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (3/6) : عدد أيام الاستهلاك التي يغطيها المخزون التجاري في الدول الصناعية
في نهاية كل فصل، ومتوسط الأسعار الفورية لسلة أوبك
(1999 و2000)

سعر سلة أوبك دولار/برميل	المخزون		
	عدد الايام	الكمية مليون برميل	
			1999
11.0	58	2,672	الربع الأول
15.4	58	2,702	الربع الثاني
20.1	55	2,678	الربع الثالث
23.4	51	2,482	الربع الرابع
			2000
26.0	53	2,445	الربع الأول
26.3	53	2,525	الربع الثاني
29.5	52	2,554	الربع الثالث
28.6	54	2,565	الربع الرابع

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (4/6) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك
(1990 و 1995-2000)

(دولار/برميل)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
24.6	10.7	14.4	23.2	18.1	16.7	20.0	كانون الثاني/يناير
26.8	10.0	13.5	20.5	17.9	17.3	19.0	شباط/فبراير
26.7	12.3	12.4	18.6	19.4	17.2	17.7	آذار/مارس
22.9	15.0	12.8	17.5	20.2	18.3	15.6	نيسان/أبريل
26.9	15.5	13.1	18.8	18.9	18.1	15.5	أيار/مايو
29.1	15.6	11.7	17.4	18.4	17.0	14.0	حزيران/يونيو
27.9	18.3	12.1	17.9	19.3	15.6	15.7	تموز/يولي
29.1	19.7	11.9	18.1	19.9	16.0	24.9	آب/أغسطس
31.5	22.2	12.9	18.2	21.7	16.4	32.1	أيلول/سبتمبر
30.4	21.6	12.4	19.5	23.3	15.9	34.3	تشرين الأول/أكتوبر
31.2	23.8	11.2	18.8	22.2	16.5	30.8	تشرين الثاني/نوفمبر
24.1	24.8	9.7	16.9	23.5	17.8	26.2	كانون الأول/ديسمبر
27.6	17.5	12.3	18.7	20.3	16.9	22.3	المعدل السنوي

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (5/6) : أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية
(2000-1970)

(دولار/برميل)

السعر الحقيقي بأسعار 1995	الرقم القياسي * 100 = 1995	السعر الاسمي	
8.6	24.3	2.1	1970
10.2	25.6	2.6	1971
10.0	28.0	2.8	1972
9.1	33.9	3.1	1973
24.5	42.4	10.4	1974
22.2	46.9	10.4	1975
24.9	46.6	11.6	1976
25.0	50.5	12.6	1977
22.7	56.9	12.9	1978
44.4	65.8	29.2	1979
48.4	74.4	36.0	1980
47.8	71.5	34.2	1981
46.0	68.9	31.7	1982
45.3	66.5	30.1	1983
43.5	64.6	28.1	1984
42.8	64.3	27.5	1985
17.7	73.4	13.0	1986
21.6	82.0	17.7	1987
16.3	87.2	14.2	1988
19.8	87.4	17.3	1989
23.4	95.5	22.3	1990
19.7	94.6	18.6	1991
18.9	97.1	18.4	1992
18.6	87.6	16.3	1993
17.1	90.6	15.5	1994
16.9	100.0	16.9	1995
20.7	97.9	20.3	1996
20.5	91.1	18.7	1997
14.0	87.8	12.3	1998
19.7	88.8	17.5	1999
29.9	92.5	27.6	2000

* الرقم القياسي يمثل قيمة وحدة من صادرات الدول الصناعية معبرا عنها بالدولار كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (6/6) : عوائد الصادرات النفطية في الدول العربية
(1990 و1995-2000)

(مليون دولار)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
179,543	118,093	82,131	118,261	116,454	100,352	102,988	إجمالي الدول العربية
166,643	109,788	76,851	110,041	108,654	94,202	97,321	الدول الأعضاء في أوبك
19,088	15,021	10,260	15,270	14,980	13,350	15,600	الإمارات
2,589	1,706	800	1,200	1,320	1,854	846	البحرين
0	410	282	377	461	100	118	تونيس
10,600	7,556	5,970	8,800	9,160	9,400	8,854	الجزائر
70,421	44,934	31,980	48,220	50,050	42,700	40,128	السعودية
2,743	1,916	1,320	1,970	2,305	1,900	1,832	سورية
20,862	12,104	6,790	4,590	680	370	9,463	العراق
6,704	4,775	3,110	4,660	3,800	2,600	2,960	قطر
18,161	11,077	8,471	13,467	14,132	12,052	6,324	الكويت
12,887	7,734	6,140	8,910	9,540	7,700	9,800	ليبيا
2,588	2,555	1,728	2,577	2,226	2,176	1,396	مصر
12,900	8,305	5,280	8,220	7,800	6,150	5,667	باقي الدول العربية
1,000	السودان
8,800	5,685	3,860	6,180	6,000	4,750	5,046	عمان
3,100	2,620	1,420	2,040	1,800	1,400	621	اليمن

* ارقام تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (7/6) : قيمة الصادرات النفطية للأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية
(2000-1970)

(مليار دولار)

بالأسعار الحقيقية لعام 1995	بالأسعار الجارية	
35.4	8.6	1970
44.5	11.4	1971
50.7	14.2	1972
66.1	22.4	1973
175.9	74.6	1974
143.1	67.1	1975
177.0	82.5	1976
180.4	91.1	1977
155.9	88.7	1978
221.3	145.6	1979
287.2	213.7	1980
277.5	198.4	1981
206.9	142.6	1982
152.5	101.4	1983
148.1	95.7	1984
129.1	83.0	1985
70.2	51.5	1986
77.8	63.8	1987
68.5	59.7	1988
89.9	78.6	1989
102.4	97.3	1990
90.1	85.6	1991
95.5	92.6	1992
94.7	83.3	1993
91.2	83.0	1994
94.2	94.2	1995
110.9	108.7	1996
120.9	110.0	1997
87.4	76.9	1998
123.4	109.8	1999
179.1	166.6	*2000

* ارقام تقديرية.

ملاحظة : الأسعار الحقيقية تشير الى تعديل العائدات بموجب الزيادة في أسعار صادرات الدول الصناعية محتسبة بالدولار كما ينشرها صندوق النقد الدولي .
المصدر : مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (8/6) : استهلاك الطاقة في الدول العربية
(1990 و 1995-2000)

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
							أ- وفق المصدر
							المنتجات النفطية **
3,080	3,004	2,918	2,823	2,726	2,668	2,288	الأقطار الأعضاء
520	510	494	476	449	443	327	الدول العربية الأخرى
3,600	3,514	3,412	3,299	3,175	3,111	2,615	إجمالي الدول العربية
							الغاز الطبيعي
2,570	2,491	2,428	2,363	2,255	2,034	1,515	الأقطار الأعضاء
60	56	53	51	47	45	33	الدول العربية الأخرى
2,630	2,547	2,481	2,414	2,302	2,079	1,548	إجمالي الدول العربية
							الطاقة الكهرومائية
141	141	141	140	137	128	95	الأقطار الأعضاء
26	26	26	25	25	18	20	الدول العربية الأخرى
167	167	167	165	162	146	115	إجمالي الدول العربية
							الفحم
32	31	31	30	30	29	25	الأقطار الأعضاء
43	43	41	41	42	40	22	الدول العربية الأخرى
75	74	72	71	72	69	47	إجمالي الدول العربية
							ب- وفق المجموعات
5,823	5,667	5,518	5,356	5,148	4,859	3,923	الأقطار الأعضاء
649	635	614	593	563	546	402	الدول العربية الأخرى
6,472	6,302	6,132	5,949	5,711	5,405	4,325	إجمالي الدول العربية

* بيانات تقديرية .

** تشمل على الوقود المستخدم في الصناعة النفطية وقطاع الكهرباء .

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (9/6) : النشاط الاستكشافي في الدول العربية
(1999 و 2000*)

الاستكشافات البترولية (عدد)				الآبار الاستكشافية والتطويرية (بئر)		الحفارات العاملة (عدد)		المسح الزلزالي (فرقة/شهر)		
2000		1999		2000	1999	2000	1999	2000	1999	
غاز	نفط	غاز	نفط							
16	35	14	40	1,395	1,319	192	168	317	431	إجمالي الدول العربية
14	30	14	30	939	935	154	140	224	333	الدول الأعضاء في أوبك
...	...	1	...	99	98	24	27	18	14	الإمارات
...	15	15	3	3	2	3	البحرين
...	1	...	1	22	12	3	3	3	10	تونس
2	2	...	3	57	91	17	12	33	113	الجزائر
3	...	2	...	230	224	27	20	66	60	السعودية
...	1	3	2	60	59	23	23	30	30	سورية
...	1	12	12	9	9	24	9	العراق
...	72	66	5	5	6	5	قطر
1	1	...	1	102	99	9	9	0	...	الكويت
1	1	...	2	100	90	14	14	29	36	ليبيا
7	24	8	20	170	169	20	15	13	53	مصر
2	5	0	10	456	384	38	28	93	98	باقي الدول العربية
...	6	66	47	4	3	31	4	السودان
1	2	...	2	320	284	26	19	28	77	عمان
1	3	...	2	70	53	8	6	34	17	اليمن

* بيانات تقديرية .

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (10/6) : الحفر الاستكشافي والتطويري في الدول العربية
(1990 و1995-2000)

(كيلومتر طولي)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
3423	3187	3810	3656	3025	2847	2261	إجمالي الدول العربية
2479	2368	2891	2989	2480	2353	1679	الدول الأعضاء في أوبك
382	355	421	424	418	423	213	الإمارات
10	10	10	10	13	12	11	البحرين
66	35	50	57	36	45	65	تونس
159	253	237	292	278	314	204	الجزائر
573	558	751	814	496	460	211	السعودية
155	153	163	167	177	163	136	سورية
29	28	33	27	57	64	203	العراق
160	147	260	266	181	76	42	قطر
287	241	158	145	79	133	31	الكويت
235	212	290	300	291	265	255	ليبيا
423	376	518	487	454	398	308	مصر
944	819	919	667	545	494	582	باقي الدول العربية
167	134	126	السودان
648	574	688	577	455	400	465	عمان
129	111	105	90	90	94	117	اليمن

* بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (11/6) : احتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً
(1990 و1995-2000)

(مليار برميل عند نهاية السنة)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
97.8	97.8	97.8	98.1	98.1	98.1	98.0	الإمارات
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	البحرين
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	1.7	تونس
9.2	9.2	10.0	10.0	10.0	10.0	9.2	الجزائر
262.8	262.8	261.5	261.5	261.4	261.5	260.3	السعودية**
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	1.7	سورية
112.5	112.5	112.5	112.5	112.0	112.0	112.0	العراق
4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	3.0	قطر
96.5	96.5	96.5	96.5	96.5	96.5	97.0	الكويت**
45.0	45.0	45.0	45.0	45.0	45.0	45.0	ليبيا
3.7	3.5	3.5	3.0	3.0	3.1	3.5	مصر
635.0	634.8	634.3	634.1	633.5	633.8	631.5	إجمالي أوبك
0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	السودان
5.5	5.4	5.5	5.3	5.2	5.2	4.4	عمان
4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	اليمن
644.8	644.5	644.0	643.6	642.9	643.2	640.1	إجمالي الدول العربية
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.3	5.4	أندونيسيا
89.7	89.7	89.7	92.6	92.6	93.7	92.9	إيران
76.9	72.6	72.6	74.9	72.7	66.3	60.1	فنزويلا
22.5	22.5	22.5	20.8	20.8	20.8	17.1	نيجيريا
194.1	189.8	189.8	193.3	191.1	186.1	175.5	إجمالي دول أوبك غير العربية
822.3	818.1	817.6	821.5	818.6	813.7	801.8	إجمالي أوبك
5.0	5.2	5.2	5.0	4.5	4.3	3.8	المملكة المتحدة
9.5	10.8	10.9	10.4	11.2	8.4	7.6	النرويج
21.8	21.0	22.6	22.0	22.4	22.5	26.2	الولايات المتحدة
28.3	28.4	47.8	47.8	48.8	49.8	52.0	المكسيك
4.7	4.9	4.9	4.8	4.9	4.9	5.8	كندا
57.0	57.0	57.0	57.0	57.0	57.0	57.0	كومنولث الدول المستقلة
24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	الصين
47.9	46.6	46.0	43.1	41.7	43.9	33.5	باقي دول العالم
1,035.5	1,032.8	1,052.2	1,051.2	1,048.5	1,044.2	1,027.4	إجمالي العالم
61.2	61.5	60.3	60.3	60.4	60.7	61.5	نسبة الأوبك للعالم (%)
62.1	62.5	61.2	61.2	61.3	61.6	62.3	نسبة الدول العربية للعالم (%)
79.4	79.2	77.7	78.1	78.1	77.9	78.0	نسبة الأوبك للعالم (%)

* بيانات تقديرية .

**يشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة .

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (12/6) : احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً (1990 و1995-2000)

(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
6,006	6,003	6,003	6,000	5,784	5,859	5,623	الإمارات
110	110	118	142	132	139	173	البحرين
78	78	78	78	76	86	85	تونس
4,522	4,522	3,690	3,690	3,680	3,690	3,300	الجزائر
6,054	5,790	5,790	5,394	5,354	5,264	5,223	السعودية
241	241	241	241	235	235	156	سورية
3,109	3,109	3,110	3,110	3,360	3,360	3,107	العراق
11,152	10,900	8,500	8,500	8,500	8,500	4,615	قطر
1,480	1,480	1,482	1,490	1,489	1,494	1,518	الكويت
1,314	1,314	1,313	1,315	1,311	1,313	1,208	ليبيا
1,274	1,223	1,019	815	849	645	391	مصر
35,340	34,770	31,344	30,775	30,770	30,585	25,399	إجمالي أوبك
85	85	85	86	86	السودان
829	805	815	793	769	782	280	عمان
479	479	479	479	479	425	198	اليمن
36,733	36,139	32,723	32,133	32,104	31,792	25,877	إجمالي الدول العربية
4,480	4,480	4,150	3,902	3,851	3,500	2,864	أندونيسيا
23,002	23,001	23,000	23,000	23,000	19,350	17,003	إيران
4,278	4,152	4,147	4,121	4,052	4,065	3,429	فنزويلا
3,510	3,510	3,510	3,483	3,475	3,474	2,840	نيجيريا
35,270	35,143	34,807	34,506	34,378	30,389	26,148	إجمالي دول أوبك غير العربية
68,907	68,261	64,695	64,005	63,856	59,869	50,742	إجمالي أوبك
760	755	765	765	760	700	560	المملكة المتحدة
4,043	3,800	3,780	3,654	3,001	3,000	1,718	النرويج
4,740	4,645	4,735	4,759	4,714	4,676	4,706	الولايات المتحدة
861	851	1,797	1,797	1,810	1,916	2,060	المكسيك
1,728	1,809	1,809	1,830	1,841	1,929	2,763	كندا
55,982	55,982	55,982	55,672	56,172	57,370	45,307	كومنولث الدول المستقلة
1,368	1,368	1,368	1,370	1,120	1,070	1,000	الصين
13,722	13,014	12,877	15,104	14,856	16,036	9,164	باقي دول العالم
155,207	153,506	150,643	151,590	150,756	148,982	119,303	إجمالي العالم
22.8	22.7	20.8	20.3	20.4	20.5	21.3	نسبة الأوبك للعالم (%)
23.7	23.5	21.7	21.3	21.3	21.3	21.7	نسبة الدول العربية للعالم (%)
44.4	44.5	42.9	42.2	42.4	40.3	42.5	نسبة الأوبك للعالم (%)

* بيانات تقديرية.

ملحق (13/6) : تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً
(1990 و1995-2000)

(ألف برميل/يوم)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
2,232.7	2,048.8	2,244.1	2,160.7	2,161.3	2,160.0	2,062.0	الإمارات
183.0	176.0	183.0	163.0	157.0	146.0	118.0	البحرين**
74.5	81.6	80.5	82.0	87.6	89.0	95.0	تونس
805.0	749.6	827.3	846.1	805.7	752.0	805.0	الجزائر
8,094.5	7,564.4	8,094.5	8,011.7	8,102.3	8,023.0	6,413.0	السعودية
510.0	542.0	553.3	563.0	582.0	591.0	405.0	سوريا
2,888.6	2,719.8	2,181.1	1,383.9	740.4	737.0	2,114.0	العراق
639.6	608.5	618.1	405.0	393.1	390.0	406.0	قطر
1,984.5	1,873.2	2,052.2	2,007.1	2,005.6	2,007.0	1,172.0	الكويت
1,345.3	1,287.2	1,449.0	1,395.8	1,394.0	1,399.0	1,387.0	ليبيا
767.0	771.0	809.0	826.7	809.0	840.0	831.0	مصر
19,524.7	18,421.6	19,277.1	17,845.0	17,238.0	17,134.0	15,807.0	إجمالي أوبك
185.0	56.8	12.0	9.0	2.0	السودان
928.0	904.0	899.0	904.0	885.0	852.0	685.0	عمان
439.5	407.0	385.0	373.0	305.0	344.0	183.0	اليمن
21,077.2	19,789.4	20,573.1	19,131.0	18,430.0	18,330.0	16,675.0	إجمالي الدول العربية
1,224.8	1,207.1	1,315.4	1,330.4	1,326.7	1,328.0	1,299.0	أندونيسيا
3,501.1	3,439.0	3,714.0	3,603.4	3,596.0	3,595.0	3,132.0	إيران
3,050.0	2,800.4	3,120.0	2,411.0	2,381.0	2,378.5	2,135.2	فنزويلا
1,966.1	1,939.8	1,939.0	1,876.7	1,863.1	1,843.0	1,726.7	نيجيريا
9,742.0	9,386.3	10,088.4	9,221.5	9,166.8	9,144.5	8,563.0	إجمالي دول أوبك غير العربية
27,754.7	26,237.3	27,739.7	25,431.8	24,769.2	24,612.5	22,921.0	إجمالي أوبك
2,536.9	2,724.9	2,632.7	2,543.0	2,553.0	2,666.0	1,890.0	المملكة المتحدة
3,216.2	3,017.6	3,021.0	3,148.8	3,092.0	2,908.0	1,701.0	النرويج
5,823.0	5,881.5	6,252.0	6,452.0	6,464.5	8,371.0	8,812.0	الولايات المتحدة
3,050.0	2,906.4	3,071.1	3,022.1	2,961.1	3,074.0	2,967.0	المكسيك
1,998.5	1,900.8	2,017.0	1,910.3	1,834.0	2,383.0	1,938.0	كندا
7,620.0	7,125.7	7,008.2	7,000.0	7,092.0	6,998.0	11,464.0	كومنولث الدول المستقلة
3,255.0	3,224.5	3,199.9	3,188.9	3,128.5	2,976.0	2,771.0	الصين
8,508.1	8,527.8	7,730.9	8,073.2	7,350.2	9,381.0	8,067.0	باقي دول العالم
66,863.1	64,484.9	65,594.3	63,690.8	62,072.1	66,231.5	64,847.0	إجمالي العالم
29.3	28.6	29.4	28.0	27.8	25.9	24.4	نسبة الأوبك للعالم (%)
31.6	30.7	31.4	30.0	29.7	27.7	25.7	نسبة الدول العربية للعالم (%)
41.5	40.7	42.3	39.9	39.9	37.2	35.4	نسبة الأوبك للعالم (%)

* بيانات تقديرية.

** تم إضافة إنتاج حقل أبوسعفة لإنتاج البحرين.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (14/6) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً
(1990 و1995-2000)

(مليون متر مكعب/سنة)

1999	1998	1997	1996	1995	1990	
50,290	48,980	48,090	46,530	40,860	29,750	الإمارات
11,793	11,124	10,630	10,211	10,440	8,520	البحرين
2,380	2,380	2,120	1,190	740	600	تونس
152,750	150,060	148,920	138,840	137,740	126,610	الجزائر
49,780	49,780	47,570	77,650	73,970	54,100	السعودية
7,880	7,620	6,400	5,780	4,390	3,100	سورية
4,380	4,000	3,800	3,480	3,410	8,510	العراق
31,050	26,200	23,710	18,800	18,800	6,863	قطر
9,590	10,590	10,870	10,892	10,868	6,399	الكويت
12,200	12,600	12,910	12,640	17,705	14,514	ليبيا
20,500	18,270	18,150	15,925	14,778	10,123	مصر
352,593	341,604	333,170	341,938	333,701	269,089	إجمالي أوبك
11,550	10,364	10,179	7,192	6,853	5,295	عمان
15,100	15,300	14,910	14,620	13,350	5,518	اليمن
379,243	367,268	358,259	363,750	353,904	279,902	إجمالي الدول العربية
86,880	84,380	88,680	89,470	85,100	61,245	أندونيسيا
94,650	89,000	82,600	86,010	79,570	54,530	إيران
60,400	61,350	59,150	55,105	47,540	41,763	فنزويلا
30,700	31,750	32,280	35,450	35,100	28,430	نيجيريا
272,630	266,480	262,710	266,035	247,310	188,448	إجمالي دول أوبك غير العربية
582,670	568,690	558,580	574,867	550,663	435,194	إجمالي أوبك
107,130	97,510	93,590	98,320	83,510	60,220	المملكة المتحدة
81,790	74,290	70,370	59,450	47,190	38,050	النرويج
678,270	677,450	685,630	687,550	672,350	609,400	الولايات المتحدة
49,520	49,520	46,170	43,360	38,850	37,740	المكسيك
209,770	205,070	199,470	198,110	192,510	137,060	كندا
720,490	709,360	687,140	733,090	722,310	837,730	كومنولث الدول المستقلة
24,190	22,190	21,200	18,990	17,030	14,400	الصين
446,340	437,142	432,401	416,255	382,726	321,166	بقية دول العالم
2,969,373	2,906,280	2,856,940	2,884,910	2,757,690	2,524,116	إجمالي العالم
11.9	11.8	11.7	11.9	12.1	10.7	نسبة الأوبك للعالم (%)
12.8	12.6	12.5	12.6	12.8	11.1	نسبة الدول العربية للعالم (%)
19.6	19.6	19.6	19.9	20.0	17.2	نسبة الأوبك للعالم (%)

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (15/6) : إنتاج الغاز المسوق عربياً وعالمياً
(1990 و1995-1999)

(مليون متر مكعب/سنة)

1999	1998	1997	1996	1995	1990	
38,040	37,070	36,310	27,500	24,500	18,100	الإمارات
8,410	8,290	7,970	7,420	7,600	6,082	البحرين
1,900	1,900	1,660	790	400	330	تونيس
82,000	73,750	68,900	62,220	62,301	48,884	الجزائر
46,200	46,820	45,340	41,300	40,340	35,500	السعودية
6,040	5,750	4,560	4,020	2,940	1,461	سورية
3,180	2,950	3,050	3,240	3,170	3,980	العراق
24,000	19,580	17,400	12,981	11,669	6,963	قطر
8,090	9,000	9,270	9,300	9,278	4,190	الكويت
6,150	6,360	6,570	6,420	8,750	5,714	ليبيا
15,520	13,740	13,500	13,000	12,795	8,592	مصر
239,530	225,210	214,530	188,191	183,743	139,796	إجمالي أوبك
5,590	7,010	4,990	4,038	3,661	2,658	عمان
...	اليمن
245,120	232,220	219,520	192,229	187,404	142,454	إجمالي الدول العربية
66,400	64,250	67,150	67,470	63,360	47,580	أندونيسيا
52,950	50,000	47,000	40,410	38,600	24,200	إيران
30,900	31,440	28,140	29,730	25,206	21,966	فنزويلا
6,950	5,900	5,850	5,260	4,844	4,010	نيجيريا
157,200	151,590	148,140	142,870	132,010	97,856	إجمالي دول أوبك غير العربية
364,860	347,120	334,980	305,831	292,018	221,187	إجمالي أوبك
98,710	89,020	85,840	89,840	75,400	49,560	المملكة المتحدة
49,880	46,200	45,940	40,920	30,440	27,110	النرويج
528,400	529,750	535,240	538,520	530,943	504,354	الولايات المتحدة
34,810	34,330	31,700	28,020	26,590	26,730	المكسيك
175,750	170,660	165,580	164,080	158,610	106,840	كندا
702,860	691,710	669,680	714,860	704,210	814,630	كومنولث الدول المستقلة
24,190	22,190	21,200	18,990	17,030	14,400	الصين
380,460	374,770	371,030	365,501	335,563	292,973	باقي دول العالم
2,397,380	2,342,440	2,293,870	2,295,830	2,198,200	2,077,007	إجمالي العالم
10.0	9.6	9.4	8.2	8.4	6.7	نسبة الأوبك للعالم (%)
10.2	9.9	9.6	8.4	8.5	6.9	نسبة الدول العربية للعالم (%)
15.2	14.8	14.6	13.3	13.3	10.7	نسبة الأوبك للعالم (%)

ملحق (16/6) : إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية
(1990 و 1995-1999)

(ألف برميل/يوم)

1999	1998	1997	1996	1995	1990	
249	247	247	230	162	135	الإمارات
11	11	11	11	12	9	البحرين
1	1	1	1	1	1	تونيس
815	808	808	707	684	130	الجزائر
812	806	806	702	701	620	السعودية
12	12	12	11	10	2	سورية
55	54	54	48	15	30	العراق
86	85	85	75	73	28	قطر
145	144	144	125	88	65	الكويت
52	52	52	46	48	35	ليبيا
60	54	53	48	41	40	مصر
2,298	2,274	2,273	2,004	1,835	1,095	إجمالي أوبك
1	1	1	1	10	10	عمان
9	9	8	9	9	...	اليمن
2,308	2,284	2,282	2,014	1,854	1,105	إجمالي الدول العربية

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .